نوفاك يناقش اتفاق أوبك+ مع رؤساء شركات النفط الروسية

الناصر: نشاهد بوادر أولية لتعافي الطلب على الطاقة خلال الربع الثالث

قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين حسن الناصر أمس الثلاثاء، بدأنا نشاهد بوادر أولية لتعافي الطلب على الطاقة خلال الربع الثالث، إزاء تحسن الأنشطة الاقتصادية، على الرغم من التحديات التي تواجه أسواق الطاقة العالمية.

وأضاف الناصر في تصريح له على خلفية إعلان الشركة نتائج الربع الثالث من العام الحالي، أنه ورغم هذه الظروف حافظنا على التزامنا تجاه المساهمين من خلال الإعلان عن توزيعات أرباح قدرها 70.32 مليار ريال. حيث حققت الشركة صافي ربح بلغ 44.2 مليار ريال خلال الربع الثالث من 2020، بانخفاض قدره 44.6 في المائة عن نفس الربع من 2019، فيما صعدت الأرباح مقارنة مع الربع السابق (الربع الثاني) وبنحو 79.6 في المائة.

وأشار الناصر، إلى أن عملية التكامل مع "سابك" تسير بفضل الله بحسب المنهجية المخطط لها، وتظل مرونتنا المدعومة بنطاق أعمالنا الفريد، وانخفاض كثافة الكربون في قطاع التنقيب والإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج.

فمع تطور المشهد الاقتصادي والاجتماعي العالمي، فإن نقاط القوة هذه المدعومة بمختلف برامجنا لخفض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري تعني أننا في وضع متميز لدعم احتياطيات الطاقة لتحقق انتعاش مستقر.

وأضاف، "سنستمر في اعتماد نهج منضبط ومرن لتخصيص رأس المال في مواجهة تقلبات السوق، ونحن واثقون في قدرة أرامكو السعودية على القيادة في الأوقات الصعبة وتحقيق أهدافها بإذن الله". ويعتزم وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إجراء محادثات مع شركات نفط محلية بشأن اتفاق إنتاج النفط المبرم بين أوبك وحلفائها، وهي المجموعة المعروفة بأوبك+.

وبيانات لوزارة الطاقة أن إنتاج روسيا من النفط ومكثفات الغاز ارتفع إلى 9.98 مليون برميل يوميا في أكتوبر من 9.93 مليون برميل يوميا في سبتمبر، وفقا لما ذكرت (رويترز).

وقالت مصادر أن كبار مديري شركات النفط الروسية ناقشوا مع وزير الطاقة ألكسندر نوفاك تمديدا محتملا لتخفيضات إنتاج النفط الحالية لتشمل الربع الأول من عام 2021.

وأضاف أحد المصادر: "إن شركات النفط تحبذ تمديدا للتخفيضات القائمة خلال الربع الأول من 2021 بدلا من زيادة حجم التخفيضات".

أمين الناصر

ألكسندر نوفاك

منظمة التجارة: امتثالاً منخفضاً في إخطارات الدول عن إعاناتها الاقتصادية

لا يزال أعضاء منظمة التجارة العالمية متخلفين عن الوفاء بالتزاماتهم بإخطار أمانة المنظمة عن برامج الإعانات التي تقدمها لقطاعاتها الاقتصادية. كان هذا هو التقييم الذي قدمته رئيسة لجنة الإعانات والتدابير التعويضية.

ينظم اتفاق منظمة التجارة بشأن الإعانات والتدابير التعويضية استخدام الإعانات من قبل الدول الأعضاء، وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول لمواجهة آثار الإعانات. بموجب الاتفاق، يمكن لدولة ما أن تلجأ إلى هيئة المنظمة لتسوية المنازعات سعيا إلى إلغاء الإعانة أو إزالة آثارها السلبية، على أن تقدم الدليل على أن إعانة الدولة الأخرى قد ألحقت ضررا بالمنتجين المحليين واقتصادها، أو يمكن للدولة أن تبدأ تحقيقاتها الخاصة، وأن تفرض في نهاية المطاف رسوم إضافية "رسوم تعويضية" على الواردات الناتجة عن القطاع المدعوم. على الرغم من الجهود الرامية إلى تشجيع الأعضاء على تحسين توقيت إخطاراتهم، بما في ذلك عروض المساعدة التقنية من أمانة منظمة التجارة، "فإن الامتثال للالتزام بإخطار الإعانات لا يزال منخفضا مع الأسف"، حسبما قالت ميشيل ليجولت دولي رئيسة اللجنة، من كندا. ظلم يقدم ما مجموعه 83 دولة عضو في المنظمة بعد إخطاراتها الجديدة والكاملة عن إعانات 2019، على الرغم من مضي أكثر من عام على الموعد النهائي لتقديم الإخطارات، أيضا، لم يقدم 68 عضوا إشعارات الدعم عن 2017، بعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام، على الموعد النهائي، في حين إن 58 عضوا لم يقدم حتى الآن إخطاراته عن 2015، التي كانت مستحقة منذ أكثر من خمسة أعوام.

أشارت رئيسة الاجتماع إلى أن الامتثال المنخفض، الذي وصفته بـ"المزمن"، لإخطارات الإعانات مستمر على الرغم من أن الأعضاء شددوا على أهمية المعلومات المقدمة من خلال إخطارات الإعانات، والتزامهم في المؤتمر الوزاري في 2017 في بوينس آيرس بتنفيذ التزامات الإخطار بموجب اتفاق الإعانات والتدابير التعويضية.

قدمت الولايات المتحدة اقتراحا منقحا لضمان تقديم ردود في الوقت المناسب على الأسئلة التي يطرحها الأعضاء بشأن برامج الإعانات المقدمة من الأعضاء الآخرين.

يفسح المقترح الأمريكي المجال "لأي عضو بأن يقدم في أي وقت طلبا خطيا للحصول على معلومات عن طبيعة ونطاق أي إعانة يمنحها أو يحتفظ بها عضو آخر، أو لتعليل الأسباب التي يعد فيها تدبير معين غير خاضع لاشتراط الإخطار". يدعو المقترح الأعضاء الذين تلقوا طلبا بتقديم الإخطارات إلى "تقديم المعلومات بأسرع ما يمكن وبطريقة شاملة، ويكونون على استعداد، عند الطلب، لتقديم معلومات إضافية إلى العضو الطالب، وأن تقدم هذه الدول تفاصيل كافية لتمكين العضو الآخر من تقييم مدى امتثاله لأحكام هذا الاتفاق".

الإمارات تنفق نحو 7 مليارات دولار على المشاريع الاجتماعية في 2021

قالت حكومة الإمارات أمس الثلاثاء إن مجلس الوزراء يخطط لإنفاق 26.04 مليار درهم (7.09 مليار دولار) على مشاريع التنمية الاجتماعية في إطار ميزانية 2021.

تتضمن الميزانية 21.3 مليار درهم لقطاع الشؤون الحكومية و3.93 مليار درهم للمشاريع الاتحادية. ووفقا لرويترز ستكون ميزانية 2021 بنحو 58 مليار درهم.

اتحاد الشركات البريطاني: الاقتصاد يواجه تهديد إغلاق «مدمر»

حذر اتحاد شركات الأعمال البريطانية، من أن إعادة فرض الإغلاق في إنجلترا، التي يمكن أن تغرق البلاد مرة أخرى في الركود، تمثل تهديدا "مدمرا حقا" للاقتصاد البريطاني الذي ألحق به كوفيد – 19 ضررا كبيرا.

وبحسب "الفرنسية"، وجهت المديرة العامة للاتحاد كارولين فيربيرن، التي تستعد لترك منصبها كلمة مثيرة للقلق في افتتاح المؤتمر السنوي لكونفيدرالية الأعمال المنعقد عبر الإنترنت هذا العام قبل أيام قليلة من بدء تنفيذ إغلاق جديد في البلاد بعد غد الخميس، بهدف وقف الانتشار السريع للفيروس.

وأعربت فيربيرن عن أسفها لغياب رئيس الوزراء المحافظ بوريس جونسون، الذي تشهد علاقاته توترا مع عالم الأعمال عن المؤتمر بعد أن اعتذر عن ذلك في اللحظة الأخيرة. في النهاية مثل جونسون الوزير المكلف الاتصال مع الشركات ألوك شارما.

وقالت فيربيرن "من المؤسف أن رئيس الوزراء لم ينضم إلينا. نأمل أن نتمكن من سماعه" قبل نهاية المؤتمر الذي يستمر ثلاثة أيام.

ويتعين على خليفتها تووني دانكر أن يجعل إعادة بناء أواصر الثقة مع الحكومة من أولوياته، بعد أعوام من التوتر بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست).

خلال المؤتمر، وجه كير ستارمر زعيم حزب العمال المعارض انتقادات حادة لأسلوب تعامل الحكومة مع الأزمة الصحية، وقال إنه يقف إلى جانب الشركات. وقال ستارمر "لم يتعلموا. لم يصغوا. ولم يقودوا. النتيجة مأساوية لكنها متوقعة للغاية"، متهما الحكومة بأنها تأخرت كثيرا في اتخاذ إجراءات لاحتواء الفيروس.

وقالت الكونفيدرالية إن الشركات كانت "أفضل استعدادا" للإغلاق الجديد. وشددت فيربيرن على أنه "من الضروري إبقاء الاقتصاد مفتوحا قدر الإمكان".

الصين تدرس إعادة هيكلة ديون إحدى شركاتها للسيارات

قالت مصادر مطلعة إن السلطات المحلية في إقليم لياونينج الصيني تدفع في اتجاه وضع خطة إعادة هيكلة تحت إشراف القضاء لحل مشكلة ديون إحدى شركات صناعة السيارات الصينية التابعة للدولة والتي ترتبط بشركة صناعة السيارات الفارهة الألمانية بي إم دبليو.

ونقلت "بلومبرج" عن المصادر القول إن حكومة الإقليم تجري مشاورات مع مؤسسات الرقابة المالية الوطنية بشأن مصير شركة بريليانس أوتو جروب هولدنجز الصينية لصناعة السيارات. مشيرة إلى أن المشاورات مستمرة ولم يتم التوصل إلى خطة نهائية حتى الآن.

جاء هذا التطور بعد معاناة شركة بريليانس أوتو الأم الموجودة في إقليم لياونينج والشريكة في فرع بي إم دبليو الألمانية بالصين من عمليات بيع كثيف لسنداتها بعد أن تعثرت في سداد السندات التي حل أجلها أواخر الشهر الماضي.

وأشارت "بلومبرج" إلى أن بريليانس فشلت في سداد سندات مدتها 3 سنوات بعائد 5.3 في المائة وقيمتها مليار يوان (149 مليون دولار) وحل أجل سدادها 23 أكتوبر الماضي. وقالت الشركة إنها تحاول جمع الأموال والتوصل إلى حل مع المستثمرين حملة السندات. وأمام الشركة فترة سماح مدتها 30 يوما لسداد الديون.

وتراجعت قيمة سندات بريليانس التي تستحق السداد عام 2023 والبالغة فائدتها 5.4 في المائة إلى مستوى غير مسبوق الأسبوع الماضي قبل أن تتحسن أمس بحسب "بلومبرج".

في الأسواق الناشئة خلال 2021

140 مليار دولار قيمة إصدارات ديون سيادية متوقعة

خلصت تقديرات لـ"جولدمان ساكس" إلى أن إصدار الديون السيادية في الأسواق الناشئة في 2021 قد يصل إلى نحو 140 مليار دولار، أي المستوى نفسه في العام الجاري تقريبا، مع تعويض فورة من مبيعات السندات ذات العائد المرتفع إثر تباطؤ في إصدارات الفئة الجديرة بالاستثمار.

وبحسب "رويترز"، قال البنك إنه في ظل تزايد الحاجة إلى التمويل نتيجة لجائحة كوفيد – 19، سارعت الدول، التي تحظى بتصنيف في الفئة الجديرة بالاستثمار لإصدار سندات، ما رفع مبيعات الديون السيادية في الأسواق الناشئة منذ بداية العام إلى 145 مليار دولار، عند أعلى مستوى من النطاق التاريخي.

ووجدت الدول، التي تواجه خطر التخلف عن سداد ديونها صعوبة أكبر في دخول السوق، وهو ما تبين من تأجيل صندوق الاستثمار السيادي التركي ونافتوجاز الأوكرانية الشهر الماضي بيع سندات بسبب تقلب السوق قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وقال جولدمان ساكس إن توقعاته لزيادة إصدار السندات ذات العائد المرتفع العام المقبل تعكس جزئيا توقعه لآفاق أفضل مع تحسن في الإقبال على المخاطرة يساعد الدول المصنفة ديونها عالية المخاطر.

وقالت المحللتان تيريسا ألفيس وسارة جرات في تقرير إن الإصدارات السيادية عالية العائد في الأسواق الناشئة سترتفع إلى نحو 60 مليار دولار من 45 مليار دولار في 2020، في مقابل تباطؤ في الإصدارات الجديرة بالاستثمار إلى نحو 80 مليار دولار من 100 مليار دولار.

وأضافت المحللتان أن منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية ستظلان على الأرجح أكبر الأسواق الناشئة الإقليمية طرحا للسندات العام المقبل بمبيعات تبلغ نحو 37 مليار دولار و32 مليار دولار على الترتيب، تتبعهما آسيا.

وقال البنك إن ارتفاع استحقاقات الديون في 2021 يشير إلى صافي إصدار لا يزال معتدلا نسبيا، متوقعا أن تكون السعودية وقطر ومصر والمكسيك الأعلى من حيث صافي الإصدارات العام المقبل.

وعلى النقيض، لا يتوقع بيع سندات مقومة بالدولار من المجر وكرواتيا، اللتين تحولتا إلى تمويل نفسيهما في الأساس من اليورو أو عملتيهما المحليتين، وكذلك الدول، التي تصدر سندات مرتفعة العائد، مثل سريلانكا وعُمان، وهو ما يعود لأسباب منها ارتفاع مخاطر التعثر في السداد.

وزراء مالية «اليورو» يبحثون كيفية التعامل مع توقعات اقتصادية سلبية

اجتماع وزراء اليورو

يبحث وزراء مالية منطقة اليورو أمس الثلاثاء ، كيفية التعامل مع التوقعات الاقتصادية التي تزداد سوءا في ظل انتشار موجة ثانية من فيروس كورونا في أنحاء أوروبا لتجبر المزيد والمزيد من الدول على فرض إغلاقات متباينة الشدة.

ووافق زعماء الاتحاد الأوروبي في (يوليو) على إطلاق خطة للتعافي بقيمة 1.8 تريليون يورو من شأنها أن تساعد على دعم الاقتصاد على مدار الأعوام السبعة المقبلة بعد الركود غير المسبوق، الذي شهده هذا العام بسبب الجائحة. وتتفاوض حكومات التكتل والبرلمان الأوروبي حاليا على التفاصيل.

وبحسب "رويترز"، قال باسكال دوناهو رئيس مجموعة وزراء منطقة اليورو "نحن متحدون وعازمون على استغلال كل قوتنا لمواجهة الموجة الثانية. أول أولوياتنا هي تطبيق خطة التعافي في أقرب وقت ممكن".

وسيعقد الوزراء مؤتمرا عبر دائرة تلفزيونية يستمر يومين قبل أن تصدر المفوضية الأوروبية توقعات اقتصادية لجميع دول الاتحاد الأوروبي الـ27 ستتنبأ على الأرجح بانكماش الناتج الاقتصادي في الربع الأخير من العام.

وقال مسؤول كبير في منطقة اليورو يشارك في الاستعدادات للمحادثات إنه يتوقع نقاشا حماسيا لطريقة التعامل مع الجائحة، لكن لا توجد حاليا خطط للإعلان عن إجراءات إضافية على مستوى التكتل. وإطلاق البرنامج، الذي تمت الموافقة عليه فعلا متعثر في مفاوضات بين العواصم المختلفة وبروكسل. وينقسم البرنامج إلى ميزانية عادية طويلة الأجل للاتحاد الأوروبي بقيمة 1.1 تريليون وتمويل لضمانات وقروض من أجل التعافي يبلغ 750 مليار يورو.

ويركز صناع السياسات الآن على التوصل إلى اتفاق على الحزمة، التي اتفقت عليها مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن. وسيبدأ تدفق معظم الأموال إلى الاقتصادات على الأرجح في منتصف العام المقبل حتى نهاية 2023.

وسيكون الدعم ضروريا لأن فرنسا وألمانيا وبلجيكا والنمسا والبرتغال ودولا أخرى قررت تشديد القيود على حركة الأفراد وإغلاق الأعمال غير الضرورية طوال (نوفمبر) في ظل ارتفاع حالات الإصابة وعدد مرضى كوفيد – 19 في المستشفيات.

وقال المسؤول الكبير "من الواضح أن إعادة تشديد القيود سيكون لها تأثير في الأوضاع الاقتصادية".

متعاملو أسواق العملات يتحوطون على نطاق واسع

زادت التقلبات الأسبوعية في اليورو والين إلى أعلى مستوياتها منذ بداية (أبريل) ما يشير إلى قلق المتعاملين قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية المقررة اليوم.

وبحسب "رويترز"، صعد الدولار أمس، مع استعداد المستثمرين للانتخابات الرئاسية، في حين واصل ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا عالميا الضغط على المعنويات. وتمسكت العملة الأمريكية بالمكاسب بعدما سجلت أكبر ارتفاع أسبوعي بالنسبة المئوية منذ أواخر (سبتمبر) في جلسة التداول السابقة.

وقال جوردان روتشستر محلل سوق الصرف لدى نوموراإن المتعاملين في السوق يتحوطون على نطاق واسع تحسبا لتراجع اليورو وصعود الدولار.

وسجل اليورو في أحدث تداول 1.1627 دولار، منخفضا 0.2 في المائة. وارتفع الدولار 0.3 في المائة مقابل الين الياباني إلى 104.91 ين.

تراجع أنشطة المصانع اليابانية للشهر الـ 18 على التوالي

تراجعت أنشطة المصانع اليابانية للشهر الـ18 على التوالي في (أكتوبر)، وهي مدة غير مسبوقة بفعل ضعف الإنتاج والمشاريع الجديدة والتوظيف، لكن طلبيات التصدير نمت للمرة الأولى في عامين في مؤشر مشجع للاقتصاد الذي تعصف به جائحة فيروس كورونا.

وبحسب "رويترز"، يكافح ثالث أكبر اقتصاد في العالم لاستعادة الزخم بعدما عانى أسوأ تراجع لما بعد الحرب العالمية الثانية في الربع الثاني من العام، في حين يهدد ضعف الأعمال وإنفاق الأسر الملازمة لمنازلها بعرقلة أي تعاف.

وصعدت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات في القطاع الصناعي إلى 48.7 في (أكتوبر) من 47.7 في الشهر السابق، ليظل دون مستوى 50 الذي يفصل النمو عن الانكماش للشهر الـ18 على التوالي.

لكن الرقم النهائي يتجاوز قراءة أولية بلغت 48 ويشير إلى أن نشاط التصنيع انكمش بأبطأ وتيرة منذ (يناير) عندما بدأت الأزمة الصحية تؤثر في الاقتصاد العالمي.